الأمم المتحدة S/PV.9740

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9740**

الخميس، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2024/698)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/698)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أحمد معلم فقي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ وسعادة السيد محمد الأمين سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ والسيدة إلواد إلمان من مركز إلمان للسلام وحقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/698، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم معلومات مستكملة بشأن الوضع في الصومال. ويسرني أن أقوم بذلك إلى جانب وزير الخارجية والتعاون الدولي الصومالي، معالي السيد أحمد معلم فقي؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السفير محمد الأمين سويف؛ وممثلة المجتمع المدني إلواد إلمان، مديرة مركز إلمان للسلام وحقوق الإنسان.

وأود بداية أن أشيد بتفاني والتزام القوات الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي، التي قدمت تضحيات هائلة لتعزيز السلام والأمن في البلد.

وما فتئت حكومة الصومال الاتحادية تركز على أولوياتها الوطنية. وبعد التعديل الذي أجراه البرلمان في آذار/مارس على الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت، تعمل اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه الآن على إعداد الفصول من 5 إلى 9 من الدستور المؤقت. وقد بدأت المشاورات بالفعل مع الولايات الأعضاء الاتحادية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بشأن التعديلات المقترحة التي تشملها تلك الفصول، مثل تقاسم السلطة وتقاسم الموارد بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء الاتحادية.

وأُحرز تقدم أيضا في تحديد عملية انتخابات الصوت الواحد، حيث صادق مجلس الوزراء الاتحادي على ثلاثة مشاريع قوانين تأسيسية لانتخابات الاقتراع العام، وهي مشروع قانون اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحدود، ومشروع قانون الانتخابات، ومشروع قانون الأحزاب والمنظمات السياسية. ومن المتوقع أن يناقش المجلس الاستشاري الوطني الذي اجتمع أمس مع قادة الحكومة الاتحادية وأربع ولايات اتحادية مشاريع القوانين قبل تقديمها إلى البرلمان للنظر فيها. وسيتطلب الانتقال من النظام الانتخابي غير المباشر السابق إلى النظام الجديد المزمع اعتماده للاقتراع العام إجراء مشاورات واسعة وشاملة واستعداد جميع أصحاب المصلحة للدخول في حوار من أجل بناء توافق سياسي. وفي هذا الصدد، أرحب باجتماع المجلس الاستشاري الوطني. وسيكون اعتماد قوانين انتخابية قابلة للتنفيذ ومن ثم إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات مؤشراً هاماً على التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات الاقتراع العام. وتلتزم الأمم المتحدة بدعم الصومال في مواجهة التحديات التقنية واللوجستية وغيرها من التحديات وتعبئة الدعم المالي من الجهات المانحة من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب.

ولا يزال القتال ضد حركة الشباب يمثل الأولوية الأمنية الرئيسية لحكومة الصومال. وفي الوقت الذي يبذل فيه الصومال جهوداً جديرة

بالثناء لمواصلة العمليات العسكرية ضد حركة الشباب، فإنه يعالج في الوقت نفسه تحديات تكوين القوات; وتسلم المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال; والتخطيط للانتقال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي المقترحة للدعم وتثبيت الاستقرار في الصومال وتنفيذ برامج حاسمة لتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة. وتواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة الاتحادية في ما يتعلق بتلك الأنشطة، وتعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. ويواصل مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال تمكين عملية سحب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع الوفاء بمسؤوليات الدعم المستمرة. وقد أدى رفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة الوطنية إلى تيسير حصولها على أسلحة وإمدادات إضافية، وأذكّر الكيانات الأخرى العاملة في الصومال بضرورة احترام الأحكام المتبقية من حظر توريد الأسلحة المنصوص عليها في القرار 2713 (2023).

وتواصل حركة الشباب إظهار عدم اكتراثها بحياة المدنيين من خلال استخدامها للنيران غير المباشرة على المراكز السكانية، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية ضد المدنيين، بما في ذلك الهجوم الشنيع الذي وقع في 2 آب/أغسطس على شاطئ ليدو في مقديشو. وأشدد على إدانة الأمين العام لهذه الهجمات (انظر SG/SM/22325) وأؤكد مجددا دعم الأمم المتحدة لحكومة وشعب الصومال في وقوفهما ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، أشير أيضًا إلى تزايد وجود وأنشطة الفرع الصومالي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وما زال يساورني القلق إزاء استمرار التوترات الإقليمية في أعقاب مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال التي أُعلن عنها في 1 كانون الثاني/يناير. وإذ أذكّر بتأكيد المجلس على سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته، أحث إثيوبيا والصومال على إيجاد حل دبلوماسي يحل المسألة في إطار القانون الدولي. وأشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الشركاء، بما في ذلك المحادثات التي استضافتها تركيا في أنقرة في 1 تموز/يوليه و 12 آب/أغسطس. وأحث إثيوبيا والصومال على الانخراط بحسن نية في تلك الجهود الدبلوماسية وتجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد. فذلك أمر ضروري بالنظر إلى الانعكاسات السلبية المحتملة على الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك التأثير المحتمل على المرحلة الانتقالية ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي زيارة قمت بها مؤخراً إلى هرجيسا، حثثت كذلك على تخفيف حدة التوتر في سول وسناج واستمرار وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وفقاً للبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 7 حزيران/يونيه من العام الماضي (SC/15313)، الذي دعا جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية في تلك المنطقة.

وتظل الاحتياجات الإنسانية كبيرة في جميع أنحاء الصومال. فلا تزال الصدمات المناخية الشديدة والنزاعات وتفشي الأمراض وانتشار الفقر على نطاق واسع تؤثر على الملايين. على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يقدر أنهم بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد قد انخفض من 8.3 ملايين نسمة في العام الماضي إلى 6.9 ملايين نسمة في عام 2024، لا يزال الصومال في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. فأدعو إلى تقديم المزيد من الدعم لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024 التي تقدر ب 1.6 بليون دولار، والتي لم تمول سوى بنسبة 37 في المائة فقط.

وتشتد التحديات الإنسانية والإنمائية في الصومال بسبب الصدمات المناخية. وندرة الموارد وتشرد المجتمعات بدورهما من عوامل دوافع النزاع. وبناء قدرة أكبر على التكيف مع آثار تغير المناخ أمر ضروري لاستقرار الصومال. وقد دعمت كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعتمدين وصول الصومال إلى الصندوق الأخضر للمناخ لبناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي والمشاركة في التدخلات الذكية مناخياً في جميع أنحاء الصومال.

وتواصل الأمم المتحدة تعميم مراعاة حقوق الإنسان والجنسانية والشباب والإعاقة في جميع أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. ومن الأمثلة العديدة على ذلك دعمنا للوكالة الوطنية للإعاقة، بما في ذلك

تقديم المشورة التشريعية والسياساتية بشأن النهج القائم على الحقوق في التعامل مع الإعاقة. وفي ذلك السياق، أرحب بتمرير مشروع قانون حماية ذوي الإعاقة من قبل مجلس الشعب خلال الدورة الحالية للبرلمان.

وقد أحال الأمين العام إلى المجلس في 30 آب/أغسطس اقتراح حكومة الصومال الفيدرالية بشأن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ونتج ذلك الاقتراح الصومالي عن مناقشات بناءة وودية داخل فريق تقني مشترك بين الأمم المتحدة وحكومة الصومال الفيدرالية ومشاورات إضافية مع القيادة الصومالية، بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. إننا نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع حكومة الصومال الفيدرالية لتنفيذ المرحلة الانتقالية ومواصلة دعم الأمم المتحدة للأولويات الوطنية للصومال بمجرد استلام ولاية جديدة من المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سويف.

السيد سويف (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكركم شكرا جزيلا، السيدة الرئيسة، على إعطائي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. كما أهنئكم، السيدة الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن الصومال.

كذلك يشرفني أن يرافقني معالي السيد أحمد معلم فقي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، والسيد جيمس سوان، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال بالإنابة. إن حضورنا المشترك يشهد على الالتزام والمشاركة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال.

وأود أن أعرب، مرة أخرى، بالنيابة عن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، عن امتناني لقوات الأمن الصومالية وللأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة على التزامهم الراسخ بالسلام والأمن في الصومال، غالباً بالمخاطرة بحياتهم. وأحيي ذكرى الذين ضحوا بأرواحهم في أداء واجبهم، وأرجو شفاء عاجلا للمصابين. إن شجاعتهم وتضحياتهم تذكرنا بالثمن الحقيقي للسلام وبالقوة الدائمة للشجاعة والشرف.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ إحاطتي الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9665)، واصلت الصومال إظهار التزام كبير بتعزيز الاستقرار والتنمية الوطنية. ويعكس التقدم الذي أحرز حتى الآن تصميم الصومال على تعزيز الحوكمة والأمن والنمو الشامل، وهي أسس لمستقبل مجيد ومزدهر. وكان أساس ذلك التقدم انعقاد المجلس الاستشاري الوطني العاشر في 2 تشرين الأول/أكتوبر، مع التركيز على العمليات العسكرية ضد حركة الشباب والمضي قدماً في عملية التحول الديمقراطي ومراجعة تنفيذ اتفاقات المجلس الاستشاري الوطني السابقة. فيجب علينا أن نستمر في تشجيع بونتلاند على العودة إلى المجلس الاستشاري الوطني من أجل الحوار الشامل والتنفيذ الفعال للأولويات الوطنية الرئيسية.

وبالتوازي مع ذلك، أحرز تقدم في مراجعة الدستور المؤقت وتعديله، مع استمرار المناقشات لضمان مراعاة آراء ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة في مراجعة الفصول من 5 إلى 9 من الدستور المؤقت. وجاء ذلك التطور في أعقاب موافقة مجلس وزراء حكومة الصومال الفيدرالية على مشروع قانون إنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات والحدود. وسيعزز ذلك العمليات الديمقراطية في البلد ويعزز الشفافية والمساءلة في الانتخابات المقبلة.

نرحب بقرار حكومة الصومال الفيدرالية، تحت قيادة فخامة السيد حسن شيخ محمود، بفرض حظر كامل على تجارة وتهريب الأسلحة والذخائر وأي أعمال أخرى تتعلق بها من قبل جهات غير حكومية. ومن المهم أن أشيد بالصومال لما أظهره من التزام كبير بتعزيز الأمن والحفاظ على السلام منذ رفع حظر الأسلحة، وأحث كذلك على بذل جهود متضافرة للمضي قدماً في إنفاذ إجراءات مراقبة الأسلحة والذخائر في الصومال، وهي حيوية في منع انتشار الأسلحة غير المشروعة.

وعلى الرغم من تلك التطورات، استمرت التوترات بين الصومال وإثيوبيا منذ كانون الثاني/يناير 2024. لذلك أرحب بالجهود الجارية لمعالجة النزاع بين البلدين، وأتطلع إلى نتيجة تجسد مبادئ السيادة واحترام السلامة الإقليمية والالتزام بالقانون الدولي، وهي مبادئ أساسية لتعزيز السلام والأمن والتعاون الفعال والتنمية.

وبالعودة إلى الحالة الأمنية، شهدت الأشهر الأخيرة مشهداً أمنياً متقلباً في الصومال، اتسم بالتقدم والانتكاسات. فقد كثفت قوات الأمن الصومالية جهودها الرامية إلى إضعاف قدرات حركة الشباب من خلال تحسين عمليات مكافحة الإرهاب الموجهة الأهداف التي أدت إلى القضاء على قادة المتمردين وتفكيك العديد من قواعد العمليات. ومع ذلك، واصلت حركة الشباب استخدام أساليب غير متناظرة، بما في ذلك الهجمات المعقدة والعبوات الناسفة اليدوية الصنع والعبوات الناسفة المحمولة على مركبات والنيران غير المباشرة. وتُبرهن الهجمات الأخيرة بقذائف الهاون على معسكرات الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة في بيدواه ومقديشو وكيسمايو وغيرها من أشكال الهجمات ضد أهداف مدنية وعسكرية في مقديشو وعبر قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على قدرة حركة الشباب على الصمود وتؤكد الحاجة إلى آليات قوية لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

وعلاوة على ذلك، فإن التقارير التي تفيد بحصول حركة الشباب على صواريخ ومركبات جوية مسلحة غير مأهولة مصدر إضافي للقلق، الأمر الذي من تهديدات الطائرات المسيرة والعداء لمنشآت الحكومة الاتحادية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومواقع الأمم المتحدة وقوات الأمن الصومالية والأهداف المدنية. وبالمثل، فإن تنامي خطر التسلل والتعاون بين حركة الشباب والحوثيين من التحديات الأمنية الكبيرة، بتهديده الاستقرار الإقليمي في القرن الأفريقي والملاحة البحرية وطرق الشحن في البحر الأحمر والمحيط الهندي وقناة موزامبيق. وتؤكد هذه الشواغل على الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للتحديات الأمنية والحاجة إلى جهود دولية شاملة ومنسقة تعطي الأولوية للحلول الفعالة والمستدامة.

وبالتالي، بينما تمضي حكومة الصومال الفيدرالية قدماً في تنفيذ خطتها لتطوير قطاع الأمن لتعزيز قدرات القوات، فإن التعاون والدعم الدوليين المستمرين أمران حاسمان لتعزيز الأطر الأمنية القائمة، وبالتالي تمكين الصومال من التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية الناشئة.

ويسرني أن أبلغ عن إحراز تقدم ملحوظ في نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وتماشياً مع قرار مجلس السلم والأمن بشأن النهج التدريجي للمرحلة الثالثة من الخفض التدريجي، أكملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبدعم منه، نقل ست من قواعد العمليات الأمامية الثماني التي تم تحديدها لتسليمها إلى قوات الأمن الصومالية.

وفي ظل التحديات البيئية والبنية التحتية الصعبة للغاية في بعض مناطق عملياتنا، نواصل العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لاستكشاف الحلول الممكنة، ونحرز تقدماً ملحوظاً، ونأمل أن يتم سحب آخر قاعدتين من القواعد الأمامية للعمليات بحلول نهاية هذا الشهر.

وعلى نفس المنوال، تمت مواءمة المرحلة (3ب) من الخفض التدريجي لـ 000 2 من القوات الإضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مع مفهوم العمليات لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، التي وجهت بأن هذا الخفض يشكل المرحلة (0) من مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وقد استلزم ذلك إيقاف المرحلة (3ب) من الخفض التدريجي للبعثة التي كان من المقرر إجراؤها في شهر أيلول/سبتمبر، لضمان التخطيط الكافي لخروج البعثة في نهاية المطاف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 ونشر البعثة الجديدة في 1 كانون الثاني/يناير 2025 على نحو يتماشى مع الأولويات التشغيلية للصومال ويحول دون حدوث فراغ أمني.

بالانتقال إلى التخطيط لمرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، فإن التخطيط للمرحلة الانتقالية عملية معقدة

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بديناميكيات الإمساك بزمام المبادرة والملكية الوطنية. وفي هذا الصدد، أثني على حكومة الصومال الفيدرالية، تحت قيادة الرئيس حسن شيخ محمود، لتوليها الكامل لزمام الملكية والمسؤولية لعملية التخطيط من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد مكن ذلك من صياغة المفهوم العام للعمليات الذي تم وضعه بالاشتراك مع حكومة الصومال الفيدرالية والمستوحى من خطة التنمية الأمنية في الصومال، بما يتماشى مع الاحتياجات الأمنية للصومال وقدرة الاتحاد الأفريقي على التنفيذ. في المقابل، وفّر المفهوم العام للعمليات، الذي يرسم تصوراً لبعثة صغيرة ذات ولاية عملياتية دفاعية ومحدودة النطاق والحجم وذات استراتيجية خروج واضحة، الأساس للتخطيط لبعثة متكاملة بما يتماشى مع القرار 2748 (2024).

وفي ظل هذه الخلفية قام الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2748 (2024) الذي تم إيفاده مؤخراً إلى مقديشو من أجل إجراء مشاورات مكثفة مع حكومة الصومال الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية والأمم المتحدة ومختلف الشركاء في مجالات الأمن وتحقيق الاستقرار والتنمية لضمان تقديم مدخلات ودعم شاملين ضروريين لوضع خطة متماسكة ومتسقة ومرنة وسريعة الاستجابة لما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية تتماشى مع احتياجات الصومال وهياكل الدعم والمساهمات المتوقعة والنتائج المستدامة. ترتبط بهذه العملية ارتباطاً وثيقاً بالجهود الجارية لتأمين دعم مالي مستدام وكافٍ ويمكن التنبؤ به من أجل تعويض فجوات التمويل في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وتأمين التمويل للبعثة الخلف.

وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي نهجاً متعدد الأوجه لتعبئة الموارد، إدراكاً منه للقيود المالية الحالية والأولويات المتنافسة، مع التركيز على مصادر التمويل المبتكرة والشراكات التي تعزز القدرة التشغيلية. وبالتالي، أنشأ الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، فرقة عمل معنية بتنفيذ القرار 2719 (2023). يضاف إلى ذلك قرار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بخصوص الصومال بتكليف الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لتمويل الاتحاد وصندوق السلام باقتراح خيارات تمويل الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال.

وتعزيزاً لتلك الجهود، أتوجه بالشكر إلى جميع الشركاء – دولاً ومنظمات – الذين دعموا تدخل الاتحاد الأفريقي في الصومال بمساهمات مالية أو عينية وأدعو إلى تقديم الدعم المستمر للحفاظ على فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وسيضمن ذلك أن يكون التخطيط المتكامل الجاري لمرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية والخطط التشغيلية التي تلي ذلك ممولاً ومزوداً بالموارد الكافية لتحقيق أهدافه بشكل مستدام.

في الختام، أود أن أؤكد أنه على الرغم من التحديات، إلا أن هناك فرصاً واضحة لتعزيز وتحقيق المزيد من التقدم. وسيكون الشهران المقبلان، حتى نهاية العام، فترة حاسمة بالنسبة للصومال. وسيتطلب ذلك العمل الجماعي والشراكة، وهما أمران أساسيان لتشكيل مستقبل هذه الأمة القادرة على الصمود.

وفي هذا الصدد، ما زلت على قناعة تامة بأن تصميم الرئيس حسن شيخ محمود على بناء الثقة والتوافق وتعزيز ثقافة الالتزام والمسؤولية المشتركة بين جميع أصحاب المصلحة من أجل معالجة القضايا الناشئة سيكون أمراً ضرورياً إذا أردنا مواصلة القتال ضد حركة الشباب وتوفير أفضل الظروف الممكنة لانتقال سلس.

لذلك أدعو المجلس إلى إعادة تأكيد دعمه للصومال ومواصلة تشجيع الدعم الدولي المستدام، بما في ذلك بناء القدرات المستهدفة للمبادرات الوطنية لبناء الدولة بينما يمضي الصومال في طريقه نحو السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد سويف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إلمان.

السيدة إلمان (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا في مجلس الأمن اليوم. بينما كنت أستعد لتقديم هذه الإحاطة، تذكرت المرة الأولى التي قدمت فيها إحاطة إلى مجلس الأمن في عام 2015

خلال مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7374). وعند تأمّلي الوضع في الصومال آنذاك والنداءات التي وجهتها إلى هذه الهيئة، أدهشتني الإصلاحات السياسية والاقتصادية والبيئية والأمنية التي قام بها الصومال منذ ذلك الحين. إن التقدم الذي أحرزناه كبير وواضح للعيان؛ والأمل والزخم داخل البلد واضحان. بالنسبة لأي شخص عمل في الصومال أو بشأنه لأكثر من عام، فإن الادعاء بأن لا شيء يتغير هو ببساطة غير دقيق.

تمثل إحاطة اليوم فرصة لدراسة الوضع الحالي في الصومال ولرسم مسار جماعي للمضي قدماً يتضمن وجهات نظر غير مرئية وغير مسموعة في كثير من الأحيان. ومن الضروري أن نلزم أنفسنا – كصوماليين وكشركاء للصومال – بمعايير أعلى من المساءلة. وإذا لم نلتزم بهذا المعيار اليوم، فعلينا أن نلتزم بالإصغاء والعمل معاً من أجل مستقبل يمكننا فيه محاسبة أنفسنا. لا يمكننا أن نتحمل خسارة جيل آخر في الحرب. وبما أن 75 في المائة من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً، منهم 42 في المائة تحت سن 14 عاماً، يستحق الشباب الصوماليون فرصة لتوريث مستقبل يتسم بالسلام بدلاً من النزاع.

في 31 تموز/يوليه، استضافت منظمتي، مركز إلمان للسلام وحقوق الإنسان، احتفالاً في مقديشو هو "مهرجان جيلكا مانتا" الذي يعني "جيل اليوم". تم تصميم هذا الحدث لتعزيز الفخر الثقافي؛ وتمكين القادة الشباب؛ وتقديمهم ومساهماتهم إلى المجتمع؛ واستضافة ورش العمل؛ وتطوير فرص جديدة للهويات الإيجابية؛ وكسر الحواجز أمام الفرص المتاحة من خلال دعوة قادة الأعمال والمسؤولين الحكوميين والفنانين لكيلا نحلم بالسلام فحسب، بل لنعيشه معاً ولو ليوم واحد فقط – وقد فعلنا ذلك. حضر ما يقرب من 000 6 شخص – معظمهم من الشباب – إلى مقديشو من الساعة 7/00 حتى الساعة 23/00. ولم يقع أي حادث، بل نشأت ذكريات يخبرني الشباب بأنها أفضل يوم عاشوه على الإطلاق حتى اليوم. ونعلم أن شيئاً من هذا القبيل لم يُتخيل من قبل، ناهيكم عن تحقيقه، خلال الثلاثين عاماً الماضية في مقديشو، ولكن أصبح المهرجان وما تلاه لاحقاً لحظة فاصلة بالنسبة للصومال، على الأقل بالنسبة لي.

فبعد يومين من المهرجان، في مساء يوم جمعة، سادت نشرات الأخبار المشاهد والصور المروعة لجثث قتلى على الشاطئ – ومعظمهم من الشباب – استهدفتهم حركة الشباب عمداً. ويُظهر استهداف حركة الشباب المستمر وغير المتناسب للشباب، ولتعليمهم وأنشطتهم الثقافية، أن جيل الشباب الذي يتمتع بهوية ثقافية إيجابية مشتركة ويتطلع بأمل إلى المستقبل يُعتبر تهديداً وجودياً لهذه الجماعة.

وفي حين يُعترف بالشباب والنساء كأصحاب مصلحة أساسيين للسلام المستدام في الصومال، لا تزال مشاركتهم محدودة للغاية. وإشراك تلك المجموعات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، يجب أن يتجاوز مجرد المشاركة الرمزية. فمشاركتهم ضرورية لبناء القدرة على الصمود ضد التطرف وتعزيز الجهود الشاملة للمصالحة وبناء السلام التي يقودها المجتمع المحلي. وهذه الحاجة ملحة بشكل خاص في المناطق المحررة حديثاً، حيث تتطلب الديناميات الاجتماعية والسياسية المعقدة التي شكلتها سنوات من حكم حركة الشباب تدخلات حساسة ومحددة السياق. فأولئك الذين يفاوضون يومياً على وجودهم وبقائهم في تلك البيئات هم أفضل من يقدم مساهمة مجدية لتلك الجهود. لذلك فإن إشراكهم ليس مفيداً فحسب؛ بل ضروري لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

ومن المشاكل التي نرى أنها تفاقم هذا الانفصال المقاربات الانعزالية وأنظمة العدالة المجزأة وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الأفقية والعمودية. ومن الموثق جيداً أنه لا يمكن هزيمة التطرف العنيف عموماً من خلال الوسائل العسكرية فقط. وبالمثل، لا يمكن التخفيف من حدته عن طريق الجهات الفاعلية الحكومية البحتة. وربما لم يكن نهج المجتمع بأسره أكثر صلاحية مما هو عليه في الصومال.

ومع ذلك، وبينما يناقش الصومال وشركاؤه الإقليميون والدوليون، الذين يجتمع العديد منهم هنا اليوم، إصلاحات قطاع الأمن والاستراتيجيات الجديدة لإرشاد تصميم البعثة التي ستعقب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وتحقيق خطة تطوير قطاع الأمن، منذ أن أعلن فخامة الرئيس حسن شيخ محمود عن رؤيته في نيويورك العام

الماضي، فإن الجهة الفاعلة الوحيدة الغائبة باستمرار عن طاولة النقاش هي منظمات المجتمع المدني، وبالتالي الشعب الصومالي بشكل عام الذي يسعى إلى المشاركة. وهذه فرصة ضائعة إلى حد كبير. وفي هذا السياق، أغتنم هذه الفرصة لأذكّر المجلس بأن منظمات المجتمع المدني في الصومال لا تقدم الدعم الفوري والخدمات المنقذة للحياة من منظور إنساني فحسب، بل تؤدي منظمات المجتمع المدني في الصومال دوراً حاسماً في تعزيز الثقة والتعاون بين القوات العسكرية والمجتمعات المحلية. لذلك فإن إشراك منظمات المجتمع المدني في جهود التعافي المبكر – بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم – أمر بالغ الأهمية. وندرك أن ذلك يحد بدرجة كبيرة من الأعمال الانتقامية المجتمعية مقارنةً بالمبادرات التي يقودها الجيش، لا سيما عندما يكون الجيش لا يزال يعمل على كسب القبول في تلك المجتمعات المحلية.

ولا يزال الافتقار إلى فهم ديناميات المجتمع المحلي يعيق باستمرار تأهب الجهود الأمنية وتأثيرها المستدام في نهاية المطاف. ومن خلال دمج منظورات منظمات المجتمع المدني، يمكن للجهات الأمنية الفاعلة وضع تقييم أكثر دقة للتهديدات يجسد بدقة الدوافع المحلية للتطرف. ولا يتيح التعاون مع منظمات المجتمع المدني لإجراء تقييمات مشتركة إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية فحسب، بل يوفر أيضاً رؤىً حيوية تسترشد بها استراتيجيات تحقيق الاستقرار على نحو أفضل.

وبينما يستعد الصومال لتولي مقعد في المجلس العام المقبل، فإن سياقه الفريد يجعل منه حالة إفرادية قوية في مجال الحل الفعال للنزاعات يمكن للآخرين التعلم منها، على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجهنا. وهناك العديد من الدروس وأفضل الممارسات والحلول على مستوى القاعدة الشعبية الموثقة للنزاعات التي تبدو مستعصية، المولودة من رحم الضرورة واختُبِرت على مدى عقود في الصومال، والتي تقدم دروساً عملية قيمة ومجدية لمعالجة المد المتصاعد للنزاعات المسلحة على مستوى العالم.

وللاستجابة بفعالية للتحديات العالمية الراهنة، يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى نُهُجاً أكثر تكيفاً ومرونة تجسد واقع النزاعات المعاصرة في الصومال وخارجه، حيث لم تعد الشروط المسبقة التقليدية التي كانت مقررة في الماضي تفي بالغرض. ووجود إطار مرجعي جديد ومبادئ محدثة للسلام أمر ضروري لمواجهة التحديات العالمية.

وقد اكتسب الصومال خبرة لا تقدر بثمن في مجال تكييف الاستراتيجيات ومرونتها وفي وضع الأطر الدولية في السياق المناسب لتحديد ما يصلح وما لا يصلح. ومن هذا المنطلق، أنشأ البلد آليته الخاصة التي يمكن أن تقدم رؤى مهمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الدول التي تواجه نزاعات جديدة وناشئة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثل النزاع الذي طال أمده في الصومال نموذجاً قيماً لمنع إطالة أمد النزاعات الأحدث عمراً التي نراها تندلع في جميع أنحاء العالم اليوم، وأن يساعد على تجنب نفس المزالق والتحديات التي واجهناها لأكثر من 30 عاماً. غير أن الصومال لكي يتمكن من الاستفادة بفعالية من تلك الخبرة، فمن الضروري أن يُعطي البلد الأولوية في المقام الأول لمشاركة منظمات المجتمع المدني في جهود بناء السلام الشاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستثمر الصومال في إنشاء مستودع وطني للمعارف وأن يعطي ذلك الأولوية لتوثيق خبراته ومعارفه الواسعة في هذا المجال – وهي خبرات لا تزال غير ممثلة بالقدر الكافي ولا تحظى بالأولوية الكافية. فهذه المبادرة لن تحافظ على الدروس القيّمة فحسب، بل ستقدم أيضاً مورداً استراتيجياً لجهود بناء السلام في المستقبل، على الصعيدين المحلي والعالمي. ويكتسي ذلك الالتزام أهمية حاسمة لتحقيق الأفكار والخبرات القيمة التي يمتلكها الصومال والاستفادة منها على نحو كامل.

وبينما يقف الصومال في منعطف حاسم يتطلع فيه إلى تحقيق الكثير من الآمال، ينتظر الشعب الصومالي الكثير من قادته. ولكن الواقع هو أن الصومال يكافح من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة لـ 2,8 مليون نازح داخلياً. علاوة على ذلك، أدى عدم وجود نظام عدالة جنائية فعال وفاعل إلى إدامة مناخ الإفلات من العقاب للمسؤولين عن جرائم العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، مما أدى إلى عدم تمكن عدد لا يحصى من الضحايا من اللجوء إلى العدالة.

ومن ثم فإن هذا الوقت ليس وقت التراجع عن القضايا الحاسمة والمكاسب التي تحققت بشق الأنفس، مثل تلك التي اقتُرحت في البداية خلال التعديلات الدستورية والتي تسعى إلى إعادة تحديد سن الرشد للأطفال من أقل من 18 عاماً إلى 15 عاماً فقط. فهذا التغيير يتعارض بشكل مباشر مع المعايير الدولية واتفاقية حقوق الطفل، التي صدق عليها الصومال. ومع تعليق مادة تحديد السن في الوقت الحالي، فإن القلق لا يزال قائماً – خاصة وأن الصومال قال في الدورة الـ 140 لاجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في وقت سابق من شهر آذار/مارس، إن الشعب هو من سيقرر في نهاية المطاف مسألة سن الرشد. وإلى أن يتسنى ذلك في شكل تصويت ديمقراطي على هذه المسألة، أحث الصومال على الإبقاء على سن الرشد لكل من الفتيان والفتيات عند 18 عاماً، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل. وتقع المسؤولية الأساسية عن حماية السكان، أولاً وقبل كل شيء، على عاتق الصومال. ومراعاة احتياجات الصوماليين ومواطن ضعفهم الجنسانية وكيفية تأثير هذا التغيير في الدستور الآن وفي المستقبل هو أمر جوهري في ذلك الصدد.

وأحث على إعطاء الأولوية كذلك للتشريعات التي تنتظر حالياً مصادقة مجلس الوزراء، والتي التزم الصومال باعتمادها بحلول نهاية عام 2024، مثل مشروع قانون الجرائم الجنسية وخدش الحياء، وكذلك مشروع قانون مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذه مجرد مفاتيح أساسية للمساءلة والحماية، وينبغي التعامل معها على أنها مؤقتة إلى أن يضع الصومال ضمانات قانونية أكثر متانةً لحقوق النساء والأطفال ورفاههم.

وقبل بضعة أسابيع فقط، أُعدم أربعة شبان في ولاية بونتلاند بالصومال بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا جميعاً دون سن 18 عاماً. وهذه ليست حالة منفردة، بل هي مجرد حالة حدثت في الآونة الأخيرة.

ويجب أن يوحد الصومال نهجه بشأن مقاضاة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة المصنفة كمنظمات إرهابية، وجعل ظروف الاحتجاز والحصول على الخدمات القانونية متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان إجراء محاكمات عادلة وكفالة الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية لجميع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم.

ويعمل الصومال منذ عام 2012 على وضع آليات لمعاملة الأطفال في النزاعات المسلحة والتعامل معهم، وهو يحرز تقدماً ملحوظاً نحو تنفيذ خريطة الطريق الخاصة به بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتُعد المبادئ التوجيهية لتقدير العمر وقائمتها المرجعية الموحدة التي أقرتها الحكومة في عام 2023، إنجازاً رئيسياً للصومال سيواصل تعزيز الامتثال في هذا الشأن. كما يشير التقدم المحرز في مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون قضاء الأحداث إلى الجهود الملموسة التي تبذلها الحكومة الصومالية.

والتنفيذ أمر بالغ الأهمية. والآليات القائمة – إذا ما تم اتباعها وتنفيذها – توفر مسارات بديلة لمحاسبة الأحداث على الجرائم، مثل برامج إعادة التأهيل أو احتجاز الأحداث. وقد شاهدت بنفسي كيف أن تنفيذ تلك الآليات لا يحمي الأطفال خلال عملية إعادة إدماجهم فحسب، بل له أيضاً آثار كبيرة على العدالة الانتقالية ومنع التطرف العنيف. وتعزز هذه الجهود العمل المشترك الاستباقي والشامل لمنع نشوب النزاعات بين الحكومة والمجتمع المدني، مما يخلق مجتمعاً أقوى وأكثر مرونة. ومن خلال إعطاء الأولوية لحماية الأطفال وإعادة إدماجهم، فإننا نرسي الأساس لسلام واستقرار دائمين.

وقد عمل مركز إلمان للسلام على مدى عقود على هذه القضايا. وحملتنا "ألقِ السلاح، التقط القلم" التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي وأُشيد بها كأول برنامج لنزع السلاح في الصومال – بمبادرة وقيادة المجتمع المحلي – لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وبالتعاون مع وحدة فحص حماية الطفل التابعة لوزارة الأمن الداخلي واليونيسف، نعمل بنشاط لدعم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. ومع تقدم الحكومة الصومالية في تنفيذ تدابير غير قضائية بالنسبة للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والتعجيل بتسليم هؤلاء الأطفال من الحجز، من المتوقع أن يحرز المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المكلفة بهذا البرنامج تقدماً مماثلاً.

والافتقار إلى الموارد والدعم للأطفال في النزاع المسلح في الصومال أمر غير مقبول، لا سيما وأن الحكومة تقوم بالمزيد من العمليات العسكرية، وبالتالي تواجه المزيد من الأطفال وتعجل على نحو متزايد بإطلاق سراحهم من الاحتجاز في رعاية ملائمة للأطفال. ويكافح المجتمع المدني لتلبية الطلب الناتج عن ذلك بالتمويل الحالي المخصص لبرامج حماية الطفل والنزاعات المسلحة. ومع تركيز مخصصات الميزانية وتجديد الولايات بشكل كبير على الإنفاق العسكري، لا بد من تقييم نسبة تلك الأموال المخصصة لحماية الطفل وشبكات الأمان الاجتماعي والقدرة على الصمود والسلام المستدام.

في الشهر الماضي، استضاف مركز إلمان للسلام منتدى سلام نسائيا في مقديشو، ضم أكثر من 100 امرأة قيادية من جميع الولايات الاتحادية في الصومال. وقد تشرفنا بحضور معالي اللواء بشير محمد جامع، وزير شؤون الأسرة وتنمية حقوق الإنسان، وسفير الاتحاد الأوروبي وضيوف بارزين آخرين لمناقشة تنفيذ القرار 1325 (2000). ووجهت النساء، بمن فيهن قيادات شابة من المناطق المحررة حديثاً مثل بهدو وبورتنل، دعوة قوية للمشاركة الفعالة في عمليات السلام. وقدمن توصيات قابلة للتنفيذ، بما في ذلك الحاجة الملحة للتخلي عن السرد المقيد الذي يحصر دور المرأة في المناصب الأمنية "الناعمة"، وبالتالي يحول دون مشاركتها الكاملة في جميع أركان القرار 1325 (2000).

وإساءة استخدام الأسلحة، لا سيما في تأجيج العنف القائم على النوع الاجتماعي، تتطلب المساءلة والشفافية في تدفق الأسلحة. ومع ذلك، لم يتم إدماج نزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل كافٍ في خطط العمل المتعلقة بالقرار 1325 (2000). واتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في نزع السلاح، ويرتكز على إطار معياري قوي، يمكن أن يحدث تحولاً في الصومال إذا تم تنفيذه بشكل منهجي. والسلام الناشئ والهش في الصومال لا يمكن أن يستمر في بيئة يُستبعد فيها عامة الناس من العمليات التي تكفل رفاههم.

وتأتي هذه الإحاطة في لحظة محورية بالنسبة للصومال. وبينما يستعد البلد لشغل مقعد في مجلس الأمن في العام المقبل، يجب أن نعترف بأن السلام المستدام يتطلب نهجاً ينطلق من القاعدة إلى القمة – نهجاً مدفوعاً داخلياً ومتجذراً ثقافياً وميسراً محلياً. ولا يمكن تحقيق هذه الرؤية للسلام المستدام في الصومال دون المشاركة النشطة والهادفة لغالبية سكانه، وهم الشباب والنساء.

وأحث أعضاء المجلس على ألا يؤيدوا الدعوة إلى عمليات سلام شاملة في الصومال فحسب، بل أن يسهموا بشكل ملموس في تحقيقها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص الموارد وإعارة الخبرات الصومالية ونشر المتخصصين في القضايا الحرجة مثل المرأة والسلام والأمن والأطفال والنزاع المسلح، لا سيما في الوقت الذي يستعد فيه الصومال لشغل مقعده في مجلس الأمن.

وأوصي أيضا بتعزيز مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع منظمات المجتمع المدني الصومالية من أجل إجراء تحليل مجتمعي أكثر دقة وفي الوقت المناسب وتعميق التعاون. إن العديد من منظمات المجتمع المدني، بما فيها أنا، حريصة جداً على التعاون مع البعثة لتقديم رؤى ميدانية يمكن أن تسترشد بها استراتيجيات بناء السلام الفعالة.

وبالإضافة إلى ذلك، أحث الدول الأعضاء على تجاوز أشكال التعبير عن التضامن وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم للحفاظ على تقدم الصومال. ويشمل ذلك تخصيص الموارد اللازمة لمهام بناء السلام وضمان توفير موارد كافية للولايات المتصلة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان وتنفيذها بفعالية. والتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني أمر حيوي لتحقيق ذلك، لضمان أن يكون بناء السلام شاملًا ومدفوعًا محليًا ومتماشيًا مع احتياجات المجتمعات الصومالية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة إلمان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان والممثل الخاص سويف والسيدة إلمان على إحاطاتهم اليوم. وأرحب أيضا بمعالي السيد أحمد معلم فقي، وزير خارجية الصومال، في هذه القاعة.

سأطرح أربع نقاط باسم المملكة المتحدة.

أولاً، نعرب عن خالص تعازينا لأسر المدنيين الـ 37 الذين قتلوا في الهجوم المروع الذي شنته حركة الشباب على شاطئ ليدو في مقديشو في 2 آب/أغسطس، ولجميع المدنيين الآخرين الذين قتلوا في الصومال في الأشهر الأخيرة. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية للتصدي لحركة الشباب.

ثانياً، نشكر الصومال والأمم المتحدة على مشاوراتهما بشأن مستقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وبينما نتطلع إلى المرحلة الانتقالية للبعثة التي تستمر لمدة عامين، تعمل المملكة المتحدة مع أصحاب المصلحة لضمان تخفيض تدريجي ومسؤول ومستدام للبعثة، بما في ذلك النقل التدريجي والمرحلي لمهام البعثة إلى حكومة الصومال الاتحادية وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. ومن الضروري أن تتوفر للبعثة خلال الفترة الانتقالية الموارد والقدرات اللازمة لمواصلة العمل في تلك المجالات الحيوية لاحتياجات الصومال. ونتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام على استمراره في الاضطلاع بمسؤولياته بشكل بنّاء. وبينما ننتقل إلى الفترة الانتقالية، يظل دور الممثل الخاص للأمين العام حيويًا. ونتطلع أيضا إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس هذا الشهر بشأن ولاية البعثة الانتقالية.

ثالثًا، ننوه إلى الانتخابات المقبلة للولايات الأعضاء الاتحادية. ونكرر دعوة الأمين العام لجميع أصحاب المصلحة للعمل معاً لحل الخلافات حول طرائق الانتخابات وجداولها الزمنية، ونراقب عن كثب نتائج اجتماع المجلس الاستشاري الوطني هذا الأسبوع. وإنني أؤيد تعليقات السيدة إلمان بشأن أهمية اتباع نهج يشمل المجتمع المدني والنساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام في الصومال.

رابعاً، نرحب بالتقدم المستمر في التخطيط للبعثة الخَلَف لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بقيادة الاتحاد الأفريقي. ونؤكد على أهمية التشاور على نطاق واسع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع القرار 2748 (2024)، لضمان أن يكون التصميم العام للبعثة وخيارات التمويل قابلة للتطبيق والتنفيذ. ونتطلع إلى التحديث المؤقت الأسبوع المقبل والتقرير المفصل في 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيراً، أود أيضاً أن أرحب بالصومال وجميع الأعضاء الجدد وهم يشرعون في مراقبة أعمال المجلس هذا الشهر. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الصومال اعتباراً من كانون الثاني/يناير بشأن كامل نطاق أعمال مجلس الأمن.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرين سوان وسويف على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر السيدة إلواد إلمان على شجاعتها وبصيرتها اليوم. وأود أيضاً أن أرحب بوزير الخارجية فقي في جلسة المجلس هذه. ونتطلع إلى العمل عن كثب معه ومع جميع أعضاء المجلس الجدد.

ونشيد بقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبدعم البعثة للصومال. والولايات المتحدة تشكر الفريق التقني المشترك على دراسة الطرائق والجدول الزمني لعملية الانتقال في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونحن بصدد مراجعة اقتراح حكومة الصومال الاتحادية ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات في الأسابيع المقبلة.

ويجب أن يعكس دور عملية الأمم المتحدة في الصومال التقدم الذي حققه الصومال، ونحن نؤيد تحديث عناصر الولاية حسب الاقتضاء.

وفي الوقت نفسه، تظل مسائل بناء السلام والإصلاح والمصالحة السياسية وتعزيز سيادة القانون مسائل بالغة الأهمية وتتطلب مزيدا من العمل. وثمة حاجة إلى بعثة سياسية خاصة مكلفة بدعم الجهود التي يقودها الصوماليون من أجل إحراز تقدم على هذه الجبهات في خضم انعدام الأمن والديناميات الإقليمية المتوترة والوضع الإنساني المتردي.

إن التوصل إلى اتفاق بشأن قوة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أمر ملح. ونحن نرحب بالإجماع الدولي على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وهي بعثة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ونحث

الأطراف المعنية على استكمال التخطيط اللازم للمرحلة الانتقالية في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التركيز على هذا الانتقال، والذي هو أمر بالغ الأهمية لأمننا المشترك. نحن ندرك أن البعض قد دعا إلى تطبيق إطار عمل القرار 2719 (2023) على بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة. وليس هذا هو الوقت أو المكان المناسب لتطبيق القرار 2719 (2023). يجب أن ننسق بشكل وثيق لضمان وجود الآليات المطلوبة بشكل كامل من أجل تهيئة بعثة القرار 2719 (2023) المستقبلية للنجاح. ونحن نعتقد، ويتفق معنا العديد من الشركاء، أنه يجب علينا تجنب التطبيق السابق لأوانه للإطار، الأمر الذي من شأنه أن يقوض مصداقيته. وسيكون التطبيق الناجح أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة الدولية في تلك الأداة ودعمها على المدى الطويل.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التوتر المتصاعد بين إثيوبيا والصومال والأثر السلبي الذي يخلفه على المصالح الأمنية المشتركة. وتنضم الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين في إعادة تأكيد دعمنا لسيادة الصومال وسلامة أراضيه ورفض أي جهود لتقويضها. ونحن ندعم جهود الوساطة التي تبذلها تركيا وندعو إلى الحوار لتهدئة التوترات. ويجب ألا تشغل التوترات الإقليمية الصومال عن التحديات الحاسمة لبناء الدولة أو الجهود الرامية إلى إضعاف حركة الشباب. كما لا يمكن أن تتداخل التوترات الإقليمية مع التخطيط لبعثة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ونشرها. فلا يمكننا المخاطرة بخلق ثغرات أمنية خطيرة، مما قد يفاقم الوضع الإنساني، أو النفقات الإضافية التي قد ترتبط بتغييرات في البلدان المساهمة بقوات. إن جزءا من معالجة التهديدات المستمرة في الصومال ينطوي على التعاون الوثيق بين حكومة الصومال الاتحادية وفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 2713 (2023). ونحث السلطات الصومالية على ضمان وصول الفريق حتى يتمكن من مواصلة عمله الهام.

وأخيرا، نتطلع إلى المشاركة مع الدول الأعضاء في المناقشة المقبلة لتجديد ولاية فريق الخبراء واستعراض تدابير الجزاءات ذات الصلة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون.

إننا نحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/698) والمعلومات المستكملة عن تنفيذ ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال بالنيابة، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، سعادة السيد محمد الأمين سويف، على إحاطتيهما الثاقبتين، ونشكر السيدة إلواد إلمان على مساهمتها. ونرحب بمشاركة معالي السيد أحمد معلم فقي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، في هذه الجلسة. كما نتطلع إلى انضمام الصومال إلى المجموعة في كانون الثاني/يناير 2025.

وترحب المجموعة بالمشاركة والحوار البنّائين بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة من خلال اللجنة الفنية المشتركة بشأن الطلب الصومالي للانتقال من بعثة سياسية خاصة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وقد أحطنا علما بالاقتراح المقدم من الحكومة الصومالية بأن يتم الانتقال على مدى عامين، استنادا إلى مناقشات اللجنة الفنية المشتركة. ونتطلع إلى إشراك الزملاء أعضاء المجلس بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مع أخذ ذلك الاقتراح في الاعتبار.

وعلى الجبهة السياسية، نحن سعداء بالتطورات نحو تحقيق الديمقراطية في الصومال، بما في ذلك التزام حكومة الصومال الاتحادية باتخاذ تدابير بشأن عملية المراجعة الدستورية، والتي تعتبر أساسية لعملية بناء الدولة. إن الانتقال إلى حق التصويت العام – أي صوت واحد للشخص الواحد – يؤكد على التزام السلطات الصومالية بتعزيز المشاركة الديمقراطية، خاصة للنساء والشباب. كما نشجع السلطات الصومالية على إعطاء الأولوية لتمثيل المرأة بنسبة 30 في

المائة كحد أدنى في التعيينات الانتخابية وتعيينات المناصب الحكومية العليا. ونشجع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية على استكمال مراجعة الدستور المؤقت بشكل جماعي من خلال نهج قائم على التوافق بالتشاور والمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين.

كما تشجع المجموعة الحكومة الاتحادية الصومالية على إعطاء الأولوية للعمل مع سلطات الولايات كجزء من تعزيز النظام الاتحادي. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالمبادرات الإيجابية من جانب سلطات بونتلاند فيما يتعلق بالحوار المباشر مع الحكومة الاتحادية بشأن عدد من القضايا الهامة. كما ترحب المجموعة بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الصومالية لتعزيز الإدماج في هياكل الحكم بعد إقرار مشروع القانون الوطني للإعاقة. وتتطلع المجموعة إلى اعتماد هذا النص في مجلس الشيوخ.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني، تشيد المجموعة بحكومة الصومال الاتحادية على تعزيز المكاسب الأمنية التي حققتها قوات الأمن الصومالية من خلال هجومها على حركة الشباب بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية في نهاية المطاف إلى تدمير قدرات الحركة والهجمات الانتهازية التي تواصل شنها. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً قائماً. ولا تزال الحركة تحافظ على قدرتها على شن هجمات مميتة عرّضت حياة الشعب الصومالي للخطر. نود أن نشيد بقوات الأمن الصومالية وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تضحياتهم الجسيمة لحماية الشعب الصومالي من التهديد الإرهابي الذي تشكله حركة الشباب. ونحن مسرورون بالعمل التعاوني بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن عملية الانتقال، مع التنويه بالتقدم المحرز في الانتقال الأمني لقواعد العمليات الأمامية إلى قوات الأمن الصومالية.

ترحب المجموعة باعتماد الاتحاد الأفريقي لمفهوم العمليات لبعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة لدعم وتثبيت الاستقرار في الصومال، وتتطلع إلى الإحاطة التي سيقدمها الأمين العام الأسبوع المقبل بشأن التقدم المحرز في العمل على تصميم البعثة، بما في ذلك خيارات التمويل، وفقا للقرار 2748 (2024). وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، نشدد على أهمية التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للبعثة الجديدة ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الالتزام بالبناء على مكاسب السلام التي تحققت في الصومال حتى الآن، بما في ذلك من خلال دعمهم الملموس للبعثة الجديدة.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، تشيد المجموعة بحكومة الصومال الاتحادية على 10 سنوات من الإنجازات الهامة، بما في ذلك في مجال تعبئة الإيرادات المحلية والإدارة المالية العامة والحكم الرشيد. كما أن الموافقة على مشروع قانون ضريبة الدخل جديرة ببالغ الثناء. ونشدد على أن تعزيز البيئة الأمنية أمر شديد الأهمية للحفاظ على تلك الإنجازات والبناء عليها.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الوضع الإنساني في الصومال، الذي لا يزال مترديًا بسبب الصدمات المناخية المتكررة والمتفاقمة والنزاعات وتفشي الأمراض. فلقد أدت هذه الظروف إلى ندرة المياه وتناقص غلة المحاصيل والنزوح وانتشار الأمراض. كما نشعر بالقلق إزاء مستوى النزوح الداخلي وحالة انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الإنمائيين والشركاء الآخرين إلى زيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية، والتي لم يتم تمويلها سوى بنسبة 37.1 في المائة في الوقت الحالي.

وختاماً، تود المجموعة أن تعرب عن تقديرها للاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الإقليميين والدوليين على جهودهم التعاونية في دعم الصومال في مسيرته لبناء السلام.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة السيد سوان والممثل الخاص لرئيس مفوضية

الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد سويف، والسيدة إلمان على إحاطاتهم. كما أرحب بوزير خارجية الصومال في هذه القاعة.

ترحب مالطة بالمناقشات الجارية بشأن العملية الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع حكومة الصومال الاتحادية. وهي تشمل الجهود الأخيرة الرامية إلى نقل سلس للمسؤوليات. إننا نقدر عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وخاصة دعمها التقني والمالي واللوجستي لجهود المصالحة. وتشكل الاتفاقات التعاونية مع ولاية غالمودوغ فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها وبناء القدرات والتدريب في مجال سيادة القانون ومكافحة التطرف العنيف أدوات حاسمة في المرحلة الانتقالية.

كما أن المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لها أهمية محورية في صياغة الإطار القانوني للانتخابات. وكما ذكر الأمين العام، يكتسي وجود إطار انتخابي شامل للجميع وقابل للتنفيذ أهمية أساسية. ويجب الاستمرار في حماية الحقوق السياسية للمرأة وضمان تخصيص حصة للنساء لا تقل عن 30 في المائة في المناصب المنتخَبة والهيئات المعيَّنة. وتؤكد مالطة أهمية مشاركة المرأة في العمليات السياسية في الصومال. وكما سمعنا اليوم من السيدة إلمان، فإن مشاركتها ضرورية لتحقيق سلام دائم في الصومال. وندعم الجهود المبذولة في الفترة الأخيرة والرامية إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ونثني على عملية التشاور الشاملة للجميع التي تقودها وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان ويدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن جهة أخرى، يساورنا بالغ القلق إزاء الاتجار بالفتيات الصغيرات لتزويجهن قسرا لأعضاء حركة الشباب وغيرها من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ومما يثير جزعنا أيضا تكرار عمليات الإخلاء القسري للنازحين. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لإنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتحسين دعم الناجيات وتعزيز السياسات القانونية والأطر المؤسسية ذات الصلة. ويجب أن ننهي الإفلات من العقاب ونقرّ باحتياجات الناجيات وحقوقهن.

لا يمكن التغاضي عن احتياجات الأطفال في مواجهة الانتهاكات المثيرة للجزع. وتحث مالطة السلطات الصومالية وشركاءها الدوليين على إعطاء الأولوية لحماية الطفل في المرحلة الانتقالية. ففي 17 آب/أغسطس، أُعدم أربعة شبان في غالكعيو، بونتلاند، بعد إدانتهم والحكم عليهم بالإعدام بتهمة ارتكابهم جرائم حينما كانوا مرتبطين بحركة الشباب وكانوا تحت سن الثامنة عشر. وهذا أمر مقلق جدا. وأوصت لجنة التحقق من العمر في بونتلاند بعدم تطبيق عقوبة الإعدام وتعمل الأمم المتحدة بهمة مع سلطات بونتلاند وتحث على الامتثال لإجراءات المحاكمة وفق الأصول القانونية الواجبة بالنسبة لجميع الشبان الذين ارتبطوا بالجماعات المسلحة عندما كانوا قاصرين. وفي هذا السياق، تدعو مالطة إلى وقف تنفيذ عمليات الإعدام من هذا القبيل.

ولا يزال استخدام حركة الشباب المتكرر للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يشكل أيضا تهديدا كبيرا لأمن الصومال. كما يستدعي الهجوم على شاطئ ليدو والهجمات المتصاعدة التي شنتها الجماعة في الأشهر الأخيرة، وأسفرت عن زيادة عدد الضحايا المدنيين بنسبة 367 في المائة، اهتمامنا العاجل.

وعلى المستوى الإقليمي، نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالمحادثات الأخيرة بين إثيوبيا والصومال التي يسرتها تركيا. ونشجع استمرار الحوار بين الدولتين المتجاورتين في إطار الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتعزيز السلام والأمن الإقليميين.

يعاني الصومال أيضا من تحديات تغير المناخ التي قد تمثل بعضاً من أشد الآثار تدميرا عالميا والتي تزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية والإنسانية فيه. ونرحب بالجهود التي بذلها الصندوق الأخضر للمناخ في الآونة الأخيرة وتعهده بتقديم 100 مليون دولار لخطط التكيف مع المناخ على الصعيد المحلي. وتواصل مالطة التشديد على الحاجة إلى دمج القدرة على تحمل تغير المناخ في التخطيط الأمني، وبالتالي الاعتراف بالصلة بين التحديات البيئية وعدم الاستقرار الإقليمي.

وتؤكد مالطة مجددا، باعتبارها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، على شراكة الاتحاد الأوروبي القوية مع الصومال والتي تهدف إلى إعطاء الأولوية لتولي الصومال زمام أموره في المجال الأمني. وقدّم الاتحاد الأوروبي منذ عام 2019 خمس حزم من الدعم للجيش الوطني

الصومالي بلغت قيمتها الإجمالية 110 ملايين يورو. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعاونه من خلال تقديم الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، إلى جانب جميع شركاء الصومال في المجال الأمني وفقا لمبدأ تقاسم الأعباء.

في الختام، ينبغي أن نواصل العمل بصورة جماعية من أجل الوصول إلى هذه المرحلة المقبلة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد سوان، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد الأمين سويف، على ما قدماه من معلومات محدثة. وأعرب عن امتناني الخاص للشهادة التي قدمتها السيدة إلمان وأرحب بمشاركة وزير الخارجية، السيد فقي، في هذه الجلسة.

تأتي الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم في مرحلة حاسمة لمستقبل عمل الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أعرب عن دعم سلوفينيا المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ركيزة رئيسية للاستقرار في بناء الدولة في الصومال. ونشيد بوجه خاص ببعثة الأمم المتحدة على تقديمها الدعم الفني أثناء عملية مراجعة الدستور وصياغة التشريعات الانتخابية، الأمر الذي سيمكن من إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة وذات مصداقية. وفي هذا السياق، نؤيد البرلمانيات الصوماليات وغيرهن من القيادات النسائية والناشطات في الدعوة إلى تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء في المناصب المنتخَبة والهيئات المعيَّنة في مؤسسات الدولة.

ونرحب بالحوار البناء بين حكومة الصومال الفيدرالية والأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتقال التدريجي لفريق الأمم المتحدة القُطري والذي من شأنه أن يكفل اضطلاع بعثة الأمم المتحدة بدور فعال حتى أثناء الفترة الانتقالية. ونحيط علما بالمقترح الذي قدمته حكومة الصومال الفيدرالية في 28 آب/أغسطس. وينبغي أن تواصل حكومة الصومال الفيدرالية والأمم المتحدة العمل معا على إعداد خطة وجدول زمني مفصلين للانتقال لعرضهما على أعضاء المجلس قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ثانيا، تعرب سلوفينيا عن بالغ قلقها إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا في صفوف المدنيين والنازحين بسبب الهجمات التي تشنها حركة الشباب. ولا تزال النساء والأطفال بوجه خاص يتحملون العبء الأكبر. والهجمات المروعة التي تستهدف المدنيين، مثل الهجمات التي وقعت في شاطئ ليدو، تستحق الشجب؛ وندينها بأشد العبارات ونعرب عن خالص تعازينا للعائلات المتضررة. ويقوض العنف الحالة الإنسانية الهشة، مما يتسبب في المزيد من النزوح ويشكل مخاطر جديدة على الفئات الضعيفة. كما نشيد بالتضحيات التي قدمها أفراد قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وتتطلب مكافحة أنشطة حركة الشباب اتباع نهج شمولي متواصل ومنسق، مع معالجة الظروف الأساسية التي تمكن تلك الجماعة الإرهابية من ممارسة أنشطتها. وبما أن تهديد الإرهاب شاغل إقليمي، يجب أن تكون الاستجابة إقليمية أيضاً.

لا يزال القلق يساورنا إزاء استمرار التوترات بين الصومال وإثيوبيا. ونحث كلا البلدين على وقف التصعيد والامتناع عن القيام بأي عمل انفرادي يمكن أن يؤثر سلبًا على علاقات حسن الجوار بينهما. فلا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة للنزاعات إلا من خلال الدبلوماسية والحوار الهادف. ونشجع أيضا كلا البلدين على المشاركة في جميع مبادرات الوساطة، بما في ذلك مبادرات الاتحاد الأفريقي وتركيا، من أجل إيجاد حلول سلمية بشروط مقبولة للطرفين ووفقاً للقانون الدولي.

ونحيط علماً أيضا باعتماد الاتحاد الأفريقي لمفهوم العمليات للبعثة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ويمثل ذلك خطوة إيجابية من أجل تجنب الفراغ الأمني الذي قد يحدث بعد الانسحاب النهائي لبعثة الاتحاد الأفريقي في غضون ثلاثة أشهر. وينبغي أن تتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والصومال وجميع

شركاء الصومال في المجال الأمني في الوقت المناسب وبطريقة بناءة من أجل إعداد التصميم العام للبعثة بما يتماشى مع الجدول الزمني المحدد في القرار 2748 (2024).

أخيرا، يشكل التأثير السلبي للصدمات المناخية على سكان الصومال مصدر قلق مستمر. وتحدث دورات الظواهر الجوية القصوى بوتيرة أكبر. وأصدر مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هذا الأسبوع تحديدا تحذيرا من هطول أمطار غزيرة بشكل استثنائي على شمال الصومال والتي من المتوقع أن تؤثر على أكثر من ربع مليون شخص. وإعداد خطط محلية للتكيف مع المناخ في جميع الولايات الاتحادية، بدعم من الصندوق الأخضر للمناخ ومبادرات برنامج الأغذية العالمي المراعية للاعتبارات المناخية، خطوة طيبة لضمان قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية.

وعلى الرغم من أننا نرحب بانخفاض عدد المحتاجين، لا يزال ملايين الأشخاص يواجهون أزمة في المياه وانعدام الأمن الغذائي. ونرحب بالنهج الاستباقي الذي تتبعه الوكالات الإنسانية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي. وخصصت سلوفينيا هذا العام 000 280 يورو من خلال برنامج الأغذية العالمي للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي في القرن الأفريقي. وندعو أيضا الجهات المانحة الأخرى إلى مواصلة دعم الاستجابة الإنسانية في الميدان.

وستكون الأشهر الثلاثة المقبلة من أهم الأشهر لمستقبل الصومال. وتقف سلوفينيا على أهبة الاستعداد للتعاون من أجل تقديم المزيد من الدعم للبلد في مساره.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد سوان ومعالي السيد الأمين سويف والسيدة إلمان على إحاطاتهم. كما أود أن أرحب بوجود السيد أحمد معلم فقي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، بيننا.

بادئ ذي بدء، أود أن أقدم التعازي لحكومة وشعب الصومال في أعقاب الهجمات الأخيرة التي نفذتها حركة الشباب، ولا سيما الهجوم الذي وقع في 2 آب/أغسطس على شاطئ ليدو في مقديشو والذي أودى بحياة العديد من المدنيين. وهذا يذكرنا باستمرار تهديد حركة الشباب الذي لا يزال الصومال يواجهه. وأشيد باستجابة الرئيس الصومالي السريعة وأؤكد له دعمنا الكامل في الوقت الذي يشهد فيه البلد تغييراً كبيراً في دعمه الخارجي.

أولا، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أحاطت فرنسا علما بالخطة الانتقالية التي اقترحتها السلطات الصومالية، مع الخفض التدريجي لقوة البعثة السياسية الخاصة على مدى العامين المقبلين. وفرنسا على استعداد لدعم هذه العملية الانتقالية بحيث تنفذ بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويجب نقل مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى الأفرقة القطرية والسلطات الصومالية، من دون المساس بالدعم المقدم للسكان. وتؤيد فرنسا تعديل وتيرة جلسات المجلس بشأن الصومال وفقاً لذلك.

ثانيًا، فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، تشعر فرنسا بالقلق إزاء الجدول الزمني الضيق لتحديد البعثة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2025. إن التحديات في الصومال تستدعي أقصى درجات اليقظة لضمان عدم تأخير تلك الاستعدادات خشية أن يؤدي التأخير إلى فراغ أمني. وستقوم فرنسا من الآن وحتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر بدراسة متأنية للتقرير الذي أعدته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والصومال بشأن الشكل المحتمل الذي قد تتخذه تلك البعثة في المستقبل، واستراتيجية خروجها، والمشاركة المتوقعة من الجهات المانحة، وميزانيتها وتمويلها والدعم اللوجستي الذي ستقدمه الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للمشاركة في تلك المناقشات بهدف وضع نموذج مناسب.

ولا تزال فرنسا مقتنعة بأن استجابة مشتركة ومنسقة من جميع شركاء الصومال هي وحدها التي ستجعل من الممكن دعم جهود مقديشو بفعالية للحد من التهديد الإرهابي وفقاً للقانون الدولي. ويجب أن يضطلع المجتمع المدني – والمرأة على وجه الخصوص – بدور رئيسي في هذا الصدد. إننا نعمل منذ فترة طويلة مع الاتحاد الأوروبي، أحد الشركاء الرئيسيين للصومال، على دعم البعثة المستقبلية بطريقة

متوازنة ومستدامة. وندعو جميع شركاء الصومال إلى المساهمة في ذلك الجهد.

إن استقرار الصومال، وهو ضروري للسلام والأمن في القرن الأفريقي، يتطلب حواراً مستمراً وسلمياً مع جميع القوى السياسية الصومالية والشركاء في المنطقة، مع احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعضوية الصومال المرتقبة في المجلس، ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الصومال في هذا السياق.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بمشاركة وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، السيد أحمد معلم فقي، في هذه الجلسة ونشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد جيمس سوان، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السيد محمد الأمين سويف، والسيدة إلواد إلمان على إحاطاتهم وبياناتهم.

نتابع عن كثب تطورات الحالة في جمهورية الصومال الفيدرالية الصديقة. وندعم جهود مقديشو الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في البلد، ونشيد بالدور البناء الذي يضطلع به المجلس الاستشاري الوطني في تعزيز التعاون بين القيادة المركزية والولايات الأعضاء في الفيدرالية. ويسعدنا أن نرى التوصل، في سياق عمل ذلك الكيان، إلى اتفاقات مهمة بشأن التعاون في مجال تنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية. وتشمل تلك الأولويات إعداد خطة لنقل المسؤولية عن الأمن في البلد من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى الجيش الوطني الصومالي، وإنشاء لجنة مستقلة لصياغة دستور فيدرالي وتحسين النظام الانتخابي. ونأمل أن يواصل جميع المشاركين في العملية السياسية العمل على إنشاء نموذج مستدام للهيكل الفيدرالي وتطبيع الحالة في البلد.

وقد أحطنا علما بخطة مقديشو، التي جرى تعميمها في مجلس الأمن، لنقل مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على مراحل إلى الهيئات الفيدرالية وفريق الأمم المتحدة القطري. ونعتقد أن حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية هي التي ينبغي أن يكون لها القول الفصل في تحديد معايير أنشطة البعثة السياسية الخاصة خلال فترة السنتين المتفق عليها. ونتوقع أن يراعي القائم بالصياغة البريطاني موقف الجانب الصومالي بشأن هذه المسألة.

إن اختتام بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ونشر بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال يفتح فصلاً جديداً في تاريخ الجهود الأفريقية لتصحيح الوضع في الصومال. ونقدر تقديرا عاليا العمل المتواصل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. وأهم شيء الآن هو الانتهاء، في الأشهر القليلة المتبقية، من وضع الصيغة النهائية للاتفاق بين الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن جميع معايير استمرار وجود قوات حفظ السلام الأفريقية في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، بما في ذلك بالطبع الجوانب المالية المتعلقة بها. ونرى أنه يجب تفعيل جميع الأدوات المتاحة لنا لتحقيق هذه الغاية.

ونرى أن وجود قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال أحد أهم العوامل في احتواء التهديدات الإرهابية والأنشطة المتطرفة وغيرها من الأنشطة غير القانونية؛ وهو أيضًا مقياس لاتساق المضي نحو تعزيز دولة جمهورية الصومال الفيدرالية. وبالنسبة لنا، فإن أهم هدف في مجال الأمن اليوم هو تعزيز فعالية الوكالات الفيدرالية لإنفاذ القانون من أجل ضمان قدرتها على العمل بشكل مستقل لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء البلد بعد إنجاز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال.

وما فتئنا نشعر بقلق بالغ إزاء قدرات حركة الشباب. وتواصل هذه الجماعة الإرهابية شن هجمات واسعة النطاق ضد المنشآت الحكومية ووحدات الجيش الوطني الصومالي والمدنيين وموظفي المنظمات الدولية. إننا ندين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر في مقديشو وولاية شبيلي الوسطى والتي أسفرت عن مقتل ستة أشخاص وإصابة 10 آخرين بجروح.

إن الأشهر العديدة القادمة ستكتسي أهمية حاسمة في التعامل مع الحالة الراهنة في القرن الأفريقي، حيث يمكننا ملاحظة بعض

الاتجاهات المثيرة للقلق. إن استتباب الحالة هناك لهو قاسم مشترك بين جميع بلدان المنطقة، والتي قد تتباين مواقفها في الوقت الراهن، بغض النظر عن الأسباب والدواعي. في خضم تلك الظروف، تبرز الحاجة الملحة لضمان اضطلاع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بجهود متسقة في البلد. نحن ندعم جهود الوساطة الرامية إلى إيجاد حلول مقبولة للأطراف فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. ونأمل أن تتصرف بحكمة وتحرص على مراعاة مصالح بعضها البعض.

وفي الختام، أود أن أؤكد على دعمنا لسيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته، وأن أعرب عن الأمل في إقامة تعاون وثيق مع وفد البلد خلال عضوية الصومال المقبلة في مجلس الأمن خلال العامين المقبلين.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام سوان والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي الأمين سويف والسيدة إلمان على إحاطاتهم المفيدة. كما أرحب بمشاركة معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، السيد أحمد معلم فقي، في جلسة اليوم. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع الصومال إبان انضمامه الوشيك إلى المجلس.

ستكون الأشهر الثلاثة القادمة محورية بالنسبة للصومال في خضم مسيرته نحو عملية بناء الدولة، حيث ينتظر قرارات مجلس الأمن الحاسمة بشأن عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وتجديد الجزاءات المفروضة على حركة الشباب وإنشاء بعثة خلف لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، نقر بالتطورات السياسية ونستبشر خيراً بالتزام حكومة الصومال الفيدرالية تجاه تلك العمليات. كما نرحب بعقد اجتماع رفيع المستوى للمجلس الاستشاري الوطني في 2 تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأهمية بمكان المضي قدماً في تحقيق تقدم ملموس على صعيد المراجعة الدستورية وإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد استناداً إلى الأطر التشريعية واستراتيجية بعيدة المدى. كما أنه من الأهمية بمكان أن تشارك حكومة الصومال الفيدرالية وبونتلاند في حوار من أجل عمليات دستورية وانتخابية شاملة للجميع. ومن أجل تعزيز توافق واسع النطاق في الآراء، يجب ضمان مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة. كما يجب أن تحترم السلطات الصومالية حماية حقوق الإنسان الأساسية، والحيز المدني، ومراعاة الأصول القانونية وحقوق الصحفيين.

ثانياً، ينبغي أن يستمر التصدي للتهديد الإرهابي المقلق المتواصل الذي يهدد السلام والأمن في الصومال للحيلولة دون حدوث فراغ أمني. وفي هذا السياق، يساورنا القلق إزاء التوترات الإقليمية المستمرة في القرن الأفريقي، التي تعقِّد المناقشات بشأن البعثة الخَلَف لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونشيد بجهود تركيا لتهدئة التوترات وندعو إلى استمرار العمل الدبلوماسي. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بصورة جماعية على إنشاء بعثة فعالة ومستدامة مالياً بقيادة الاتحاد الأفريقي يأذن بها مجلس الأمن لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وهذا أمر حاسم للحفاظ على المكاسب الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب التي حققتها حتى الآن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والقوات الصومالية وللحيلولة دون حدوث فراغ أمني بعد انسحاب البعثة. ونتطلع إلى التقرير القادم للأمين العام عن التصميم العام للبعثة الخَلَف المقترحة، الذي يستند إلى الزيارة الأخيرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى مقديشو، على النحو المطلوب في القرار 2748 (2024).

ثالثًا، تتطلب الحالة الإنسانية المتردية التي يفاقمها تغير المناخ اتخاذ إجراءات عاجلة. هناك ما يقرب من 4 ملايين شخص نازح داخلياً في الصومال، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال الذين يواجهون مخاطر شديدة من العنف الجنساني والاستغلال الجنسي والإخلاء القسري. واستجابةً لذلك، ستساهم كوريا بمليوني دولار هذا العام لدعم هؤلاء النازحين من النساء والأطفال.

وأخيراً، نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2024/698) ومقترح حكومة الصومال الفيدرالية بشأن عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى الصومال. وتتيح الفترة الانتقالية المقترحة لمدة عامين وقتاً محدوداً لنقل المسؤوليات على مراحل وتقديم الدعم للانتخابات المزمع إجراؤها في أيار/مايو 2026. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ذراع سياسي حاسم الأهمية في سياق الدعم الشامل الذي يقدمه المجتمع الدولي للصومال. ونعتقد أن جزءاً من ولايتها الحالية مفيد في تيسير الحوار والمصالحة من أجل حل النزاعات بين العشائر. وكوريا على أهبة الاستعداد للعمل على نحو بناء مع أعضاء المجلس من أجل انتقال سلس ومنظم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وفي الختام، نؤكد مجدداً دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والمنظمات الإقليمية الرئيسية لضمان نجاح العملية الانتقالية في الصومال.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة جيمس سوان والممثل الخاص محمد الأمين سويف والسيدة إلواد إلمان على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. وأرحب بمشاركة معالي السيد أحمد معلم فقي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

على الرغم من الجهود الوطنية والدولية المتواصلة المبذولة للحد من وجود حركة الشباب، إلا أنها لا تزال تحتفظ بوجود كبير لها ولا تزال تشكل تهديداً هائلاً للأمن البشري لشعب الصومال والمنطقة. وتحيّي اليابان جميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية لتضحياتهم من أجل السلام والأمن.

وتُظهر الهجمات الأخيرة في المدن الكبرى، بما في ذلك مقديشو، أن حركة الشباب لا تزال قادرة على شن هجمات كبيرة غير متكافئة ضد أهداف مختلفة. وتذكّرنا أيضاً بأن احتواء التهديد الذي تشكله هذه الحركة هو عملية شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً. ويجب أن نحافظ على منظور طويل الأجل ونهج شامل قائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتزداد ضرورة ذلك خلال الفترة الانتقالية الحرجة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

ومن هذا المنظور، ينطوي مقترح حكومة الصومال الفيدرالية الشهر الماضي على فترة انتقالية معقولة مدتها عامان من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى فريق الأمم المتحدة القطري، مع تسليم المسؤوليات على مراحل إلى المؤسسات الصومالية. وكما ذكر المقترح عن حق، ينبغي أن ينصب التركيز في المرحلة الانتقالية على بناء القدرات والمؤسسات، في إطار إصلاح الحكم الذي تقوده الصومال وتتولى زمامه. وينبغي ألا نفقد الخبرات والمكاسب التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من أجل ضمان انتقال تدريجي ومسؤول ومستدام.

وإحدى المهام الرئيسية التي أدتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في سياق بناء الدولة الصومالية هي استخدام المساعي الحميدة لبناء علاقات تعاونية بين حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية. فالانقسامات الناجمة عن عوامل مختلفة، بما في ذلك الديناميات العشائرية، يمكن أن توجد فراغاً تستغله حركة الشباب، في وقت تمس فيه الحاجة إلى التضامن في الصومال. ونثني على قيادة حكومة الصومال الفيدرالية لتوجيهها مجلس الشورى الوطني باستخدام نهج قائم على التوافق نحو الخطط الوطنية البالغة الأهمية. وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال العمل على منع الانقسام وتحقيق الوحدة بين أصحاب المصلحة من خلال العمل بنشاط على تعزيز تدابير بناء الثقة، حتى خلال الفترة الانتقالية.

ونرحب بالمداولات الجارية بقيادة المنطقة بشأن التشكيل الأمني لما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ببعثة يقودها الاتحاد الأفريقي، ونتطلع إلى الاستماع إلى آخر المستجدات الأسبوع المقبل. وأياً كان شكل هذا التشكيل، فإن التعاون الإقليمي، ولا سيما الدعم المقدم من البلدان المجاورة المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ضروري لنجاح عملية الانتقال الأمني في الصومال. وينبغي ألا يكون هناك أي توترات إقليمية تتيح متنفساً

لحركة الشباب. ويجب معالجة أي نزاع إقليمي من خلال الحوار البناء، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال اليابان ملتزمة بالمساهمة، مع جميع شركائنا، في المسعى الجماعي للنهوض بالسلام والاستقرار المستدامين في الصومال والمنطقة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بمعالي السيد فقي، وزير خارجية الصومال، في جلسة اليوم. وأشكر الممثل الخاص بالنيابة سوان والممثل الخاص سويف على إحاطتيهما. واستمعت أيضاً إلى البيان الذي ألقته السيدة إلمان.

لقد حقق الصومال في السنوات الأخيرة تقدماً مهماً في مجال إعادة الإعمار الوطني والسلام والأمن. ودخلت كل من بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فترة انتقالية حرجة. ولا يمكن أن يتراخى دعم المجتمع الدولي ومساعدته في هذه المرحلة الهامة.

وأود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نحافظ على حالة الاستقرار السياسي العامة. ففي الآونة الأخيرة، حافظت حكومة الصومال الفيدرالية على اتصالاتها مع حكومات الولايات الأعضاء في الفيدرالية وتوصلت إلى توافق هام بشأن الدستور والانتخابات والأحزاب السياسية. وهذا يستحق تقديرنا. ونتوقع من جميع الأطراف الصومالية الحفاظ على هذا الزخم وتعزيز الحوار والوحدة ومواصلة الالتزام بحل الخلافات من خلال الحوار. وما فتئت الصين تدعم باستمرار جهود حكومة الصومال الفيدرالية الرامية إلى حماية الوحدة الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الصومال في استكشاف مسار التنمية الذي يناسب ظروفه الوطنية وأن يوفر ضمانات للصومال للشروع في مسار التنمية المستقرة على المدى الطويل.

ثانياً، يجب أن نعزز أسس الانتقال الأمني. يشير تقرير الأمين العام (S/2024/698) إلى زيادة في الفترة الأخيرة في الهجمات على المدنيين والخسائر في صفوف المدنيين في الصومال، مما يبين على أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً أمنياً كبيراً. وتعترف الصين اعترافاً كاملاً بجهود الصومال في مكافحة الإرهاب وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لبناء القدرات الأمنية في الصومال.

وفي المرحلة المقبلة، ستتحول بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى بعثة جديدة للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يقوم كل من الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهم بتعزيز التواصل والتنسيق فيما بينهم من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات المتعلقة بالبعثة الجديدة وضمان تحقيق تقدم بسلاسة في العمل ذي الصلة. ويشكل نقص التمويل تحدياً مهماً لأداء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي. وتدعو الصين الاتحاد الأوروبي والمانحين التقليديين الآخرين إلى الحفاظ على تمويلهم للبعثة الجديدة ومواصلة الإسهام في الأمن والاستقرار في الصومال. وينبغي أن يستجيب المجلس لمبادرة الاتحاد الأفريقي وأن يدرس بنشاط مختلف الخيارات الفعالة لتوفير دعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة الجديدة.

ثالثًا، يجب أن تتم عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بطريقة منظمة. على مر السنين، استمرت عملية الانتقال السياسي في الصومال في إحراز تقدم، واستمر الحكم في البلاد في التحسن. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة بقدر كبير من العمل لتحقيق هذه الغاية. ودعت الحكومة الصومالية مراراً إلى تحويل عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة، وقدمت إلى مجلس الأمن مؤخراً مقترحاً انتقالياً لمدة عامين. فينبغي للمجلس أن يستخدم ذلك كأساس لتعديل وتبسيط ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال وفقاً لأولويات التنمية الوطنية في الصومال، وذلك بهدف ضمان انتقال سلس ومنظم.

تدعم الصين عملية السلام والتنمية في الصومال، فضلاً عن تعزيز قدرة الصومال على تحقيق التنمية الذاتية ومكافحة الإرهاب والاستقرار. وسنواصل تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام الدولية في الصومال. لقد أعلنت الصين في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد الشهر الماضي عن تنفيذ إجراءات من أجل أفريقيا خالية من الألغام. وتم في الآونة الأخيرة إطلاق الدفعة

الأولى من المشاريع في الصومال لتعزيز قدرتها على الكشف عن الألغام والتوعية بمخاطرها. ونحن مستعدون للعمل مع بقية المجتمع الدولي لمواصلة المساهمة في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في الصومال.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للصومال؛ والسيد محمد الأمين سويف، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ والسيدة إلواد إلمان، ممثلة المجتمع المدني، على المعلومات التي قدموها. كما أنوه بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الصومال الاتحادية، السيد أحمد معلم فقي، في هذه القاعة.

إننا نتفق مع تقييم الوضع في الصومال اليوم فيما يتعلق بالحالة الأمنية المعقدة التي تنطوي على المسؤولية الرئيسية لدولة الصومال الاتحادية عن ضمان الاستقرار والأمن وحماية المدنيين في جميع أنحاء الإقليم. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن يستمر التعاون مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في نقل قواعد العمليات إلى حكومة الصومال.

تدين إكوادور بشكل لا لبس فيه جميع الأعمال الإرهابية وتنظر بقلق إلى زيادة عدد الضحايا. يجب أن تتوقف فوراً انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حركة الشباب واستخدام العبوات الناسفة المرتجلة. إننا نرحب بأي مبادرة رامية إلى مكافحة الإرهاب، ولكن يجب أن تكون في إطار احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. يجب معاملة الأطفال الذين كانوا ضحايا التجنيد باعتبارهم ضحايا وليسوا مقاتلين سابقين. إن مكافحة الإرهاب تتطلب استجابات شاملة تتضمن الاعتراف بأن هذه الآفة لن تُهزم ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للعنف والتطرف العنيف، بما في ذلك الفقر، وانعدام الفرص، وغياب سيادة القانون، وبطبيعة الحال انعدام التنمية.

وفيما يتعلق بالساحة السياسية، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، ينبغي دعم محادثات التقارب بين وزيري خارجية إثيوبيا والصومال، بدعم من تركيا. إن هذا الحوار يدل على التزام كلا الطرفين بالحل السلمي لخلافاتهما وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ثانياً، إن افتتاح الرئيس محمود للدورة الخامسة للبرلمان الاتحادي الصومالي والتقدم المحرز في مراجعة الدستور المؤقت يدلان على التزامه بإرساء الديمقراطية في البلاد.

ثالثاً، إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة هي أمر بالغ الأهمية. فيجب في هذا الصدد أن تستمر الجهود الرامية إلى بلوغ حصة الـ 30 في المائة لمشاركة المرأة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أسلط الضوء على حصول الصومال على قروض من بنوك متعددة الأطراف ونمو الاقتصاد المتوقع لهذا العام. سيساهم تحسين الإدارة المالية ومراجعة الإصلاحات المالية في استقرار البلاد.

ومع ذلك، تظل الحالة الإنسانية في الصومال حرجة ويجب أن تستمر المساعدات الدولية. ومن المهم أيضاً ألا يتخلى المجتمع الدولي عن الشعب الصومالي وأن يتم تعزيز التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به من أجل تجنب القيود المالية التي أثرت على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فلن يضمن الاستقرار وبناء السلام في الصومال سوى الدعم المالي المستمر والقوي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

كما فعل زملائي، أود أن أبدأ بتوجيه جزيل الشكر للممثل الخاص للأمين العام للصومال والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال على إحاطتيهما وعملهما القيّم. كما أود أن أرحب بصفتي الوطنية بمعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الصومال الاتحادية في هذه الجلسة. وأود أيضًا أن أشكركم بشكل خاص، السيدة إلمان، على إحاطتكم والتزامكم. أشكركم على تذكيرنا بأهمية المجتمع المدني في عمل مجلس الأمن في هذا الوقت

الحاسم – وقت الأمل، كما وصفتموه بجدارة. لقد استمعنا إلى نصائحكم وتوقعاتكم من المجلس والمجتمع الدولي.

سأركز على ثلاث نقاط تتعلق بالانتقالات المختلفة التي تم ذكرها.

أولاً، يجب أن تتم إدارة العملية الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشكل جيد من أجل دعم توطيد السلام في الصومال. ونشجع الحكومة الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة على مواصلة شراكتهما البناءة بشأن المرحلة الانتقالية المقترحة لمدة عامين إلى فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الصومالية. وينبغي أن تكون أفضل الممارسات المستقاة من المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة الأخرى مصدر إلهام في التصدي للتحديات الإنسانية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن تأثير تغير المناخ.

ثانيًا، فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، نرحب بعزم الحكومة الاتحادية على تطبيق مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد"، كما ذكر العديد من زملائي، وكذلك جميع الجهود المبذولة للمضي قدمًا في مراجعة الدستور. ولكي تنجح الإصلاحات، لا بد من عملية شفافة وتوافقية وشاملة، بمشاركة جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وبما أن مشاركة المرأة في العمليات السياسية أمر ضروري لتوطيد السلام وتعزيز التماسك الوطني، كما سمعنا، يجب تنفيذ حصة 30 في المائة على الأقل من التمثيل لها في البرلمان بشكل كامل.

تتعلق نقطتي الثالثة بالانتقال الأمني. لا تزال حركة الشباب تشكل أخطر تهديد للسلم والاستقرار في البلاد، وعلى وجه الخصوص للشعب الصومالي. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد عدد الضحايا المدنيين لهذه الهجمات، والتي ندينها بأشد العبارات الممكنة وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني. يجب أن نضمن أن تكون حماية المدنيين أولوية خلال عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى البعثة التي ستخلفها وإلى قوات الأمن الصومالية. ويجب أن يكون احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان هو الموجه لعملية الانتقال الأمني.

علاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء العدد المفزع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، وندعو إلى تنفيذ استنتاجات الفريق العامل التابع للمجلس في هذا الصدد. إننا ندين إعدام أربعة بالغين في بونتلاند مؤخراً بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين ومرتبطين بحركة الشباب. وننوه بأن لجنة التحقق من السن قد أوصت بعدم فرض عقوبة الإعدام.

كما نشعر بالقلق إزاء التوترات بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد وإزاء الخطاب المتوتر بشكل متزايد بين الصومال وإثيوبيا. نحن نشجع الأطراف على ضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار. ونرحب بالمبادرات الدبلوماسية في هذا الصدد، بما في ذلك المبادرات التي تدعمها أطراف ثالثة من الدول. ونظراً للتحديات الأمنية العديدة، هناك حاجة إلى الوحدة في المنطقة.

وفي الختام، نتطلع الآن إلى مزيد من المناقشات في مجلس الأمن الأسبوع المقبل. كما ستكون المشاورات مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر مناسبة هامة لإجراء مزيد من المناقشات حول تصميم بعثة السلام الجديدة، بما في ذلك التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وسنشارك بشكل بناء في المفاوضات بشأن مختلف الولايات. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها الكامل للصومال وشعبه خلال هذه المرحلة الانتقالية في بناء السلام والمستقبل المزدهر.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

السيد فقي (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي سويسرا رئاسة المجلس هذا الشهر وأن أتمنى لكم كل النجاح. وأشيد بسلوفينيا على الطريقة الفعالة التي أدارت بها المداولات في الشهر الماضي. كما أشكر مقدمي الإحاطات، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للأمم المتحدة، السفير جيمس سوان؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السفير محمد الأمين سويف؛ والسيدة إلواد إلمان، من المجتمع المدني – على إحاطاتهم.

على الصعيد السياسي، بدأ أمس اجتماع المجلس الاستشاري الوطني برئاسة فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، مما يعكس التزامه بالحكم الشامل للجميع والتوافق الواسع النطاق على القرارات الحاسمة. وتجري حالياً الاستعدادات للاتفاق على العملية الانتخابية والتعديلات الدستورية المتبقية، فضلاً عن تكثيف العمليات الأمنية ضد الجماعتين الإرهابيتين حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

نحن ندرك أن هناك حاجة إلى القيام بعمل كبير من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والمجتمع الدولي على حد سواء لإجراء عملية انتخابية على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. على الصعيد الوطني، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للحدود الانتخابية، وصادق على مشروع قانون الانتخابات ومشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية. علاوة على ذلك، تمضي الانتخابات الإقليمية قدمًا في أجزاء من شمال الصومال، على أن تُجرى في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، كما هو مخطط لها. وحكومة الصومال الاتحادية ملتزمة بضمان أن تكون العملية الانتخابية نزيهة وحرة وذات مصداقية في جميع المناطق في الصومال.

وعلى الصعيد الأمني، نحن منخرطون في مشاورات مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الترتيبات الأمنية لما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في عام 2025. إننا نرحب بإنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام من أجل توفير تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة. وتشارك قواتنا بنشاط في عمليات هجومية عالية الوتيرة، حيث نجحت في تحرير العديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب سابقاً. ومن أجل الحفاظ على تلك الإنجازات والبناء عليها، نعمل على زيادة جهودنا في توسيع نطاق الحكم المحلي في تلك المناطق المحررة وضمان ترجمة المكاسب التي تحققت في ساحة المعركة إلى سلام واستقرار دائمين.

نحن في الصومال لا نواجه محاولة ضم أراضينا بشكل غير قانوني من قبل إثيوبيا فحسب، بل نواجه أيضًا رواية تسعى إلى تبرير هذا العدوان تحت ستار مكافحة الإرهاب. دعوني أكون واضحًا: إن الادعاء بأن إثيوبيا موجودة في الصومال لمحاربة الإرهاب هو ستار لنواياهم الحقيقية المتمثلة في ذريعة لاحتلال وضم أراض صومالية. إن الدافع الحقيقي وراء الموقف العدائي الأخير تجاه الدول المجاورة لها هو محاولة صرف الانتباه عن مشاكلها الداخلية الخطيرة. وقد انخرطت الحكومة الصومالية بحسن نية، على عكس نظيرتها الإثيوبية، في سلسلة من الاجتماعات التي يسرتها حكومة تركيا الشقيقة. وباعتبار إثيوبيا دولة غير ساحلية فليس لديها أي حق في المطالبة بالأراضي الصومالية لإنشاء قاعدة عسكرية بحرية. وتُعد مثل هذه الأعمال انتهاكًا للقانون الدولي وتهديدًا للاستقرار الإقليمي.

لقد اعترضت الصومال خلال الأشهر الثلاثة الماضية ثلاث شحنات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة عبرت من الحدود الإثيوبية متجهة إلى جهات فاعلة غير حكومية في ولايات شمال ووسط وجنوب الصومال. إن هذه الأعمال تنتهك القرار 2713 (2023)، فيما يتعلق بحركة الشباب، وتعرض للخطر حياة عدد لا يحصى من المدنيين والقوات المشاركة في جهود حفظ السلام. وهذا يؤجج النزاع الطائفي ويمكّن الجماعتين المتطرفتين حركة الشباب وداعش. لقد أصبح من الواضح أن إثيوبيا، باعتبارها أحد البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، تتصرف خارج حدود ولايتها وتنتهك مبادئ حفظ السلام. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي أن تمويل بلد مساهم بقوات يقوم بمثل هذه الأعمال هو أمر يقوض جهودنا الجماعية من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.

في الختام، وبما أن هذه قد تكون إحدى الجلسات الأخيرة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أود أن أعرب عن تقديرنا لفريق الأمم المتحدة لتعاونه مع الصومال على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية. ونتطلع إلى العمل معاً في بعثة جديدة خلال العامين المقبلين، ومن أجل الانتقال التدريجي إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة وتحقيق الأولويات الواردة في رسالة الصومال إلى المجلس في آب/أغسطس 2024.

رفعت الجلسة الساعة 11/45.